

## دور القطاع المصرفي في تعزيز الشمول المالي في العراق

أ.م. نبراس جاسم كاظم<sup>١</sup>، م.م. هند حاتم علي<sup>٢</sup>، م.م. حسام علي كاظم<sup>٣</sup>

<sup>١</sup> قسم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق

[nibras@coadec.uobaghdad.edu.iq](mailto:nibras@coadec.uobaghdad.edu.iq)

<sup>٢</sup> رئاسة جامعة بغداد، بغداد، العراق

[hind.h@uobaghdad.edu.iq](mailto:hind.h@uobaghdad.edu.iq)

<sup>٣</sup> قسم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق

[husam.a@coadec.uobaghdad.edu.iq](mailto:husam.a@coadec.uobaghdad.edu.iq)

### المستخلص

تحتاج التنمية إلى توافر جملة من الوسائل لتحقيقها منها تحسن أداء الجهاز المصرفي ومواجهة التحديات والمشاكل التي تواجه الاستراتيجيات التي تساهم في دعم التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية في العراق، ومدى أداء الجهاز المصرفي في المشاركة بتعزيز الشمول المالي بما يحقق النمو الاقتصادي، فعلى الرغم من ردف المصارف الحكومية والاهلية بالتمويل الذي يركن اليه لغرض سد العجز في تمويل القطاعات والمشاريع الاقتصادية الا انه لم يحقق الهدف المنشود في تعزيز الشمول المالي ناهيك عن قصور في اعداد خطط استراتيجية تنمية تشمل خطط تفصيلية تتعلق باستخدام الائتمان المصرفي والسيولة النقدية والمدخرات المعطلة والمكتنزة لتعزيز الشمول المالي. تتعدد التحديات التي يمر بها الجهاز المصرفي في عدم وجود خطة واضحة معتمدة في توزيع التمويل المصرفي لخطط التنمية وتعزيز الشمول المالي. تأتي فرضية البحث ان الاداء المصرفي له تأثير ايجابي في تعزيز الشمول المالي عند اتباع استراتيجية مالية ملائمة. وبيان معالجة مبادرات القطاع المصرفي العراقي فيما يتعلق بحسن توزيع التمويل وتحديد رؤية استشرافية واضحة للمنظومة المصرفية التي تتطلب تطوير أنشطتها وخدماتها الائتمانية لتعزيز الشمول المالي. وقد خرج البحث عدة استنتاجات منها هناك قلة المبادرات والاستراتيجيات التي تتعلق بالتمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في العراق وعلى الرغم من ردف المصارف الحكومية والخاصة بالتمويل الذي يهدف الى سد العجز التمويلي للقطاعات الاقتصادية اما اهم التوصيات هي ضرورة تعديل السياسات والإجراءات المصرفية لكي تتضمن عناصر التمويل الموجه للمشروعات الاقتصادية الإنتاجية والشمول المالي.

**الكلمات المفتاحية:** الأداء المصرفي، الشمول المالي، التمويل المصرفي

### ABSTRACT

The importance of the research stems from demonstrating the performance of the banking system in participating in enhancing financial inclusion to achieve economic growth, as development requires the availability of a set of means to achieve it, including improving the performance of the banking system and facing the challenges and problems facing the strategies that contribute to supporting bank financing for the economic sectors in Iraq. The main reason

appears in the weakness of financing management and the failure to invest those funds and direct them towards sectors that enhance economic growth. Despite providing government and private banks with financing that they rely on to bridge the deficit in financing economic sectors and projects, it did not achieve the desired goal of enhancing financial inclusion, not to mention the shortcomings in preparing strategic development plans that include detailed plans related to the use of bank credit, cash liquidity, and idle and hoarded savings to enhance financial inclusion. The challenges facing the banking system are multiple in the absence of a clear plan approved in distributing bank financing for development plans and enhancing financial inclusion. The research hypothesis is that banking performance has a positive impact on enhancing financial inclusion when following an appropriate financial strategy. Statement on addressing the initiatives of the Iraqi banking sector regarding the good distribution of financing and determining a clear forward-looking vision for the banking system that requires developing its activities and credit services to enhance financial inclusion. The research came out with several conclusions, including the lack of initiatives and strategies related to banking financing for productive economic sectors in Iraq, despite the provision of government and private banks with financing that aims to bridge the financing deficit for economic sectors. The most important recommendations are the need to amend banking policies and procedures to include elements of financing directed to productive economic projects and financial inclusion.

**Keywords:** Banking performance, financial inclusion, bank financing.

## المقدمة:

يلعب القطاع المصرفي دور رئيسي في بناء نظام مالي يكفل الترابط العميق بينه وبين عوامل نجاح النمو في كل القطاعات الاقتصادية لبلوغ اهداف تنمية تحافظ على ديمومة الاقتصاد لذلك فأن تطور الاداء المصرفي والوعي بأهمية تحديث وتطوير المؤسسة المصرفية بشكل يضمن بناء قاعدة الادخار الوطني وينمي الموارد المالية والدعم المالي عند حالات العجز والقصور لتفادي الرجوع الى التعثر المالي ولتأمين اكبر قدر ممكن من حلقات وبرامج الاصلاح المالي الحديث والمتطور والتي تحاكي اولويات صانعي القرار، من خلال القرارات الناجحة في مجال السياسات النقدية والمالية والتي تهدف الى تطوير وتحديث الانظمة المصرفية بما يؤمن تحقيق تراكما ماليا لبلوغ مرحلة تطور الجهاز المصرفي والتي تتمثل في القدرة على احتواء الازمة المالية وهنا ينبغي الاهتمام بجاهزية النظام المصرفي واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين وادامة الانظمة المصرفية المحلية وزيادة ربحية المؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز بنية الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات التي تحتاج الى الدعم لكي يولد دفعا قوية لتعزيز برامج التنمية . لقد تم تسليط الضوء على مدى قدرة المنظومة المالية والشمول المالي في العراق وابرار اهم التحديات التي يعيشها القطاع المصرفي من اجل النهوض وتعزيز الشمول المالي.

## مشكلة البحث

يمر الجهاز المصرفي بتحديات عدة منها عدم وجود خطة واضحة تعتمد على توزيع التمويل المصرفي لخطط التنمية وبشكل دائم من قبل الجهات المعنية في توزيع الائتمان التنموي والتي لا تراعي فيها

مقاييس الاستراتيجية التي تؤمن تحقيق الأهداف المنشودة في الدعم المالي للقطاعات الاقتصادية بالأموال اللازمة وتعزيز الشمول المالي. والتي تحتاج اجابة للتساؤل التالي: هل فاعلية الاداء المصرفي تستطيع تعزيز الشمول المالي في العراق.

### اهمية البحث

ان تطبيق الشمول المالي مع وجود مستويات مرتفعة من الوعي والتثقيف المالي لدى الأفراد يمكنهم من الوصول واستخدام تلك الخدمات المالية ومن ثم جذب أكبر عدد من هؤلاء الزبائن ذوى فئات مختلفة من الادخار لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي، مما ينعكس على ارتفاع نسبة السيولة، وتعزيز الاداء المالي لديه، ويؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة قدرته على أداء التزاماته التعاقدية، وكذلك زيادة تدفق التمويل لكافة الفئات داخل المجتمع، مما ينعكس ذلك على الاستقرار المالي.

### فرضية البحث

ان القطاع المصرفي له تأثير ايجابي في تعزيز الشمول المالي عند اتباع استراتيجية مالية ملائمة من قبل منظومة الجهاز المصرفي في العراق .

### اهداف البحث

١. التعرف على هيكل الجهاز المصرفي والشمول المالي في العراق .
٢. بيان معالجة مبادرات القطاع المصرفي العراقي فيما يتعلق بحسن توزيع التمويل اللازم على القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يؤمن مقدرات مالية بما يمكن الاستفادة منها في برامج التنمية .
٣. تحديد رؤية استشرافية واضحة للمنظومة المصرفية لغرض البحث عن الوسائل التي تتطلب ممارسة دورها في تطوير أنشطتها وخدماتها الائتمانية.

### الحدود الزمانية والمكانية

تتحدد المدة الزمنية للبحث من (٢٠٢٥-٢٠٢٤) اما الحدود المكانية هي الجهاز المصرفي في العراق

### منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الاستنباطي لتحديد مسارات البحث وهيكلية البحث بدأ من الجانب النظري الى الجانب التطبيقي والتحليلي

### خطة البحث

يتضمن البحث فصلين، الفصل الاول يتناول الاداء المصرفي والشمول المالي المطلوب الاول مفهوم الاداء المصرفي اما المطلوب الثاني الشمول المالي الاهداف والمؤشرات اما الفصل الثاني تطور القطاع المصرفي والشمول المالي في العراق المطلوب الاول منظومة القطاع المصرفي المحلي والاجنبي في العراق اما المطلوب الثاني دور الائتمان النقدي للقطاع المصرفي لتعزيز الشمول المالي.

## الفصل الاول: الأداء المصرفي والشمول المالي

### المطلب الاول: مفهوم الاداء المصرفي

يشكل القطاع المصرفي محورا أساسيا لتحقيق أهداف السياسات المالية والنقدية التي تتمثل في الاستقرار المالي والنمو ، لما له من دورا مهما في بنية الواقع الاقتصادي فهو يسعى الى تحقيق التنمية بما يضمن تحقيق تحسن ملحوظ في رفاهية الفرد والمجتمع ،ومن أجل النهوض بالواقع الاقتصادي يجب الوصول إلى مستوى مطلوب يضمن بلوغ هذه المؤشرات ، فلا تنمية إلا بوجود مجموعة من الضوابط التي يجب على القطاع المصرفي بلوغها كي يساهم في تحقيق التنمية من خلال العمليات المصرفية والائتمان المصرفي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتنوع التعاريف بالقطاع المصرفي والتي ترتبط باختلاف المفاهيم التي تحكم عملها وباختلاف طبيعة المتغيرات والأنشطة التي تحتضن عمليات المصاريف وتصرفها القانوني، لذلك فيمكن ان تعرف بالمؤسسة التي تتخذ من التجارة في النقود حرفة لها (Walsh، ٢٠١٠: ٢٧) كما يعرف البعض الآخر على أنه المؤسسة التي تمارس عملية قبول الودائع ومنح قروض (Ibrahim، ٢٠٠٣: ١٧)

أ- **اليات عمل منظومة القطاع المصرفي:** يشكل البنك المركزي النواة الأساسية في القطاع المصرفي ، اذ يمارس جملة من العمليات الأساسية منها طرح السندات الحكومية في السوق المالية ، فهو يقوم من خلال هذه العملية بتأثير في مجمل السيولة النقدية وخفض عرض النقد ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة لخفض الطلب على الائتمان والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم في الاقتصاد القومي ككل، والحالة معاكسة تماما عند دخول البنك المركزي بدور شراء للسندات المالية يهدف من خلال هذه العملية للتأثير في سيولة المصارف واحتياطياتها لرفع قدرتها على خلق النقود ،مما يزيد من امكانياته التوسعية في منح الائتمان بسبب زيادة حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف التجارية وتوفير النقود ومن ثم زيادة عرض النقد المعروف النقدي وحجم السيولة المحلية الإجمالية، لذلك تعد الأنظمة المصرفية في منظومة القطاع المصرفي من أهم اليات المجتمعات الحديثة ،وذلك لأهمية الدور الأساسي الذي تؤديها هذه المنظومة بين وحدات الفائض الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي وهم (المودعين) وبين وحدات العجز والذين يمثلون جانب الطلب على هذه الأموال وهم (المقترضين) ، كما يعرف البنك المركزي وهي المؤسسة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في وتهدف عموماً إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في الدولة والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة . وتتعدد مهمات البنك المركزي وتختلف من دولة لأخرى، ولكنها تشمل عادة مهام منها صياغة وتنفيذ السياسة النقدية للدولة وإصدار النقد (العملة المحلية) ومراقبة الجهاز المصرفي وإدارة نظام المدفوعات وتنظيم الائتمان والإقراض وإدارة احتياطي العملة الأجنبية بالإضافة الى تحديد الحد الأدنى لسعر الفائدة. البنك المركزي هو الإدارة الرئيسية في الدولة لتحديد وإدارة السياسة النقدية بما يساهم في مساعدة الاقتصاد على تحقيق التوازن المطلوب وتلبية الأهداف الاقتصادية التي تتطلع لها الدولة. ترتبط فكرة البنوك المركزية

بالتوسع في الاعتماد على الاقتراض لتمويل التجارة والمبادلات التجارية والتوسع في النقد خارج نطاق أن يَغطّى بالمعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، (اسماعيل، ٢٠٠٤: ٢١).

يمثل النظام المصرفي ميكانيكية هامة لجمع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات، إلى جانب عملها في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والعمل على توجيهها نحو المسار الخادم لعمليات تمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية، وفي ذلك دلالة واضحة إلى كفاءة الدور الذي يقدمه القطاع المصرفي في تحقيق تنمية اقتصادية من خلال مؤشر الائتمان الذي يقدمه لتمويل المشروعات الهادفة لتكوين رؤوس أموال، والذي لن يتأتى إلا من خلال ظهور القدرة المالية العالية للمصارف على إمكانية تفوق ما تمتلكه تلك المصارف من احتياطات نقدية ورأس مال مدفوع وودائع متنوعة ناتجة عن ادخار نقدي حاضر أو من خلال ادخار نقدي سابق، وتلك الودائع تتوجه نحو القروض، أي تقدم إلى أصحاب المشروعات على هيئة وشكل قروض تساهم على تحقيق استثمارات جديدة تدفع على خلق توسع اقتصادي في جميع المجالات محققة بذلك نمو اقتصادي مستهدف (السراي، وآخرون، ٢٠٢٣: ١٣)

**ب- المصارف المتخصصة وأنواعها :** وهي المصارف التي تقوم بعمليات مصرفية تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وتمتاز أنها تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية وفقاً لتخصص المصرف ويختلف أجل ونوع التسهيلات التي تمنحها هذه المصارف وفقاً لنوع كلا منها فقد يصل أجل القروض إلى ستة أشهر وقد يصل ٢٠ سنة. وتعتمد في مواردها على رأس المال أو ما يخصص لها من ميزانية الدولة وأنواع الاستثمارات الخاصة بها. ولا تستطيع التوسع في نشاطها إلا في حدود مواردها بعكس الحال مع المصارف التجارية الأخرى التي تستخدم الودائع لديها. وتشمل :

- ١- المصارف الزراعية :- وهي المصارف المتخصصة في إقراض المزارعين سلفاً قصيرة الأجل تهدف لخدمة المحصول أو تسويقه لقاء فائدة مناسبة على القروض يتقاضاها المصرف .
- ٢- المصارف الصناعية :- وهذه المصارف متخصصة في منح القروض للصناعيين بهدف إقامة وتطوير المشاريع الصناعية
- ٣- مصارف الاسكان والعقاري : وهذه المصارف متخصصة في منح القروض للأفراد بهدف إقامة وتطوير المشاريع السكنية
- ٤- مصارف تمويل التجارة الخارجية: وتتخصص في تمويل التجارة الخارجية الدولية وتقوم بفتح الاعتمادات اللازمة لعمليات التبادل الثنائي مع الدول الأجنبية.

**ت- الائتمان المصرفي التنموي:** يساهم الائتمان المصرفي التنموي بشكل فعال في زيادة الدخل القومي للبلد، وتنويع مصادره المالية التي ترفد الموازنة العامة بالإيرادات الحقيقية لتوفير المشاريع والخدمات الأساسية للمجتمع. (الدغيم، ٢٠٠٦: ٢٨) وهو امداد المال من المصرف الى المقترض أي من وحدات الفائض المالي الى وحدات العجز المالي بشكل قروض للفرد والحكومة والشركة والمؤسسة والمنظمة ، هذا الائتمان

المصرفي يمارس تأثيراً مهماً على جميع القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال دوره الفاعل في تمويل المشاريع الاستثمارية وتمويل التجارة الداخلية والخارجية ويمكن معرفة مساهمة الائتمان المصرفي التنموي للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية من خلال أنواع الائتمان المصرفي وأدواته .

يعزز فاعلية السياسة النقدية في تمويل المشروعات الخاصة. من خلال التخفيف من آثار التضخم التي قد تحدث وأن ينخفض الاستثمار ، أن التوقعات في انخفاض الأسعار سيعزز بانكماش كمية النقود، لأن المشروعات الإنتاجية، تعمل على بيع إنتاجها ، فيزداد تبعاً لذلك حجم التدفق النقدي المقابل، الأمر الذي يقلل من حجم العمليات الائتمانية التي تمارسها المصارف من حيث تقديم القروض إلى القطاع الخاص، وانخفاض في خلق الائتمان المصرفي، وهو ما يعزز بالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار. من المتوقع أن يكون هناك تدفقاً صافياً في الودائع الأولية للجهاز المصرفي بوصفها أداة مباشرة ووعاء لتمويل عمليات الاقتراض، وهذا التمويل من المؤكد أنه يتمثل بانتقال الآثار في السياسة النقدية عبر الأداة الوسيطة المتمثلة بالفائدة على القروض. (الزبيدي وآخرون، ٢٠١٥: ١١)

### المطلب الثاني: الشمول المالي الاهداف – المؤشرات

١- مفهوم الشمول المالي: يعد الشمول المالي هدفاً في تحقيق الاستقرار المالي ، ما زالت مؤشرات الشمول المالي والنسب المتعلقة بهذه المؤشرات متدنية وضعيفة في غالبية الدول التي تعاني من عدم الاستقرار المالي، الأمر الذي توجب على غالبية الدول العمل على تعزيز مقدرات الشمول المالي فقد أخذت صورة الاهتمام به من خلال توفير ابتكارات حديثة وذات كلف منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية لكافة أفراد وفئات المجتمع وخاصة ذات الدخل المنخفض. الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين . تم تحديد الشمول المالي باعتباره إمكانية الوصول إلى حساب للمعاملات خطوة أولى نحو تعميم الخدمات المالية على نطاق أوسع نظراً لأن حساب المعاملات يسمح للناس بتخزين الأموال وإرسال المدفوعات وتلقيها. ويمثل حساب المعاملات بوابة إلى الخدمات المالية الأخرى.

قدم أكثر من ٥٥ بلداً التزامات بالشمول المالي منذ عام ٢٠١٠، وقام أكثر من ٦٠ بلداً بتدشين استراتيجية وطنية والتي سجلت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي مثل حسابات الهوية الرقمية الشاملة في الهند كذلك الاستفادة من المدفوعات الحكومية. كما سمحت للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والاستفادة من بيانات التجارة الإلكترونية من أجل تعميم الخدمات المالية لغرض اتباع نهج استراتيجي من خلال وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي تجمع بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات التنظيمية

المالية، والاتصالات، والمنافسة، ووزارات التعليم والاهتمام بحماية المستهلك والقدرة المالية على تعزيز الخدمات المالية .

٢- **اهداف الشمول المالي** : تسعى غالبية المصارف إلى تحقيق أهداف هذا المؤشر فالشمول المالي لا يتحقق من دون فكر أو ثقافة فهو يحتاج إلى نشر الوعي لدى غالبية الأفراد وخاصة ثقافة إدراك المخاطر والمكاتب المرتبطة بالمنتجات والسلع المالية وفيما يلي أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها الشمول المالي (الحسناوي ، وآخرون، ٢٠٢٠: ٣٦)

- ١- ضمان وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وإمكانية الاستفادة منها.
- ٢- تحقيق ظروف معيشية للأفراد أفضل وخاصة الطبقة المنخفضة الدخل من خلال تقليل مستويات الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلد.
- ٣- العمل على سهولة الوصول إلى مصادر التمويل مما يشجع على دعم الشركات الصغيرة الأمر الذي يدفع إلى توسعت نشاط عملها في المستقبل .
- ٤- تشجيع ثقافة الادخار لدى الأفراد واستثمار الجزء المدخر طرائق مثالية وتجنب ظاهرة الاكتناز قدر الامكان.

### ٣- مؤشرات الشمول المالي

تشكل مؤشرات الشمول المالي اداة مهمة في ربط درجة الاستقرار المالي وتحقيق اهداف التنمية في هذا القطاع ، ويمكن ان تنعكس اهداف الاستقرار المالي من خلال جودة الخدمات المصرفية المتبعة داخل البلد والتي تعكس قدرة الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية، والقدرة على استخدامها من قبل المؤسسات الرسمية، مثل التكلفة والقرب من الخدمات المصرفية والفروع وأجهزة الصراف الآلي وغيرها (ياس، ٢٠٢٢: ٤٣) ، وهي بمثابة مرآة تعكس عمق الخدمات المالية والمصرفية ومدى انتشارها والذي يعتمد على عدد من المؤشرات الفرعية منها: (الرفيعي، ٢٠٢٠: ٤٥)

أ- **نسبة التركيز المصرفي** : يتحقق من خلال هذه النسبة قياس ومعرفة مدى وصول الخدمات المصرفية والمنتجات المالية إلى شرائح المجتمع المختلفة وخاصة من الطبقات محدودة وكذلك المشروعات الصغيرة بما يشمل المناطق ذات الطابع الريفي التي يصعب الوصول إليها فهو مؤشر يمثل مدى الانتشار لشبكة الفروع المصرفية في المناطق الحضرية والريفية في البلاد.

ب- **نسبة الكثافة المصرفية** : تشير هذه النسبة لمعرفة قياس درجة وصول المعاملات والخدمات المالية إلى شرائح المجتمع المختلفة المتمثلة بعدد السكان إلى إجمالي عدد الفروع المصرفية لكل مئة ألف فرد .

تعتمد نسبة الانتشار المصرفي على أساس اعتماد عدد الفروع إلى عدد السكان الإجمالي ويجب أن تساوي قيمته الواحد الصحيح ، وهنا يتضح أن الانتشار المصرفي يكون في وضعه المثالي، أما إذا



كان الرقم أكبر من الواحد الصحيح فيدل على وجود انتشار وفير وكبير لفروع المصارف، وقد يكون مؤشر ودلالة إلى أن هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل مالية سواء من حيث ارتفاع التكلفة على المصارف أو من حيث الانخفاض في ربحيتها، أما عندما يكون هذا المؤشر أقل من الواحد الصحيح فإن ذلك دلالة على أن انتشار المصارف غير كافية لتلبية الحاجات المشار إليها مما يخلق حالة من الضعف في وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى شرائح المجتمع المختلفة.

## الفصل الثاني: تطور القطاع المصرفي والشمول المالي في العراق

### المطلب الاول: منظومة القطاع المصرفي المحلي والاجنبي في العراق

أ- منظومة القطاع المصرفي في العراق : تعتمد منظومة القطاع المصرفي في العراق على دور المصارف في حشد الموارد المالية في تمويل المشاريع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي، إذ يعد القطاع المصرفي العراقي من الأنظمة المالية الاستراتيجية، غير أن هذه المنظومة تعاني من النظام التقليدي وبطئ التطور بفعل حالة عدم الاستقرار التي مر بها العراق خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد قيد الاقتصاد العراقي بالعقوبات الدولية وعانى من الانسداد والعسر المالي وثقل الشروط السياسية في حركة التجارة الدولية، مما نجم عنه تأخر في تطور هذه المنظومة محدثا فجوة كبيرة في بنية الأنظمة المصرفية السائدة في البلاد. ومن أبرز التحديات التي ساهمت في عرقلة منظومة القطاع المصرفي العراقي (سلو، ٢٠٢٣: ٤٤١):-

١- صنفَت البيئة المصرفية للقطاع المصرفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بكونها بيئة غير مستقرة نتيجة لسلسلة الأزمات التي مر بها العراق بعد هذه الفترة، مما أثر على تدني أنشطة المصارف بما في ذلك حقوق المساهمين وما تقدمه تلك المصارف من خدمات مصرفية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض ثقة الجمهور والأفراد في تلك المؤسسات، فنتج عن زيادة الفجوة بين الجمهور والمنظومة المصرفية فقد جاءت من أهم المصارف التي تعرضت إلى انخفاض ثقة الجمهور فيها بسبب عدم كفاية رؤوس الأموال المودعة في تلك المصارف .

٢- انخفاض وتخلف نظام المدفوعات الإلكترونية ، إذ تعد هذه السمة ملازمة للقطاع المصرفي في العراق والتي تمثل نقص في البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية مثل نظام المدفوعات الإلكتروني، ناهيك عن نقص الكفاءات في الموارد البشرية المؤهلة لإدارة وتشغيل تلك الخدمات التي تعمل على إسعاف البنية التحتية للقطاع المصرفي .

٣- تعاني المصارف الخاصة من ضعف مستوى التنافس والتطور وخاصة داخل البيئة المحلية، فعند مقارنة نسبة الودائع في المصارف الخاصة التي تعمل داخل العراق مع نسبة الودائع في المصارف الحكومية نلاحظ بأنها ضعيفة ومتدنية جدا، نتيجة لضعف ثقة الزبائن في المصارف الخاصة.



٤- احتفاظ المصارف بنسبة عالية من السيولة ، وفي ذلك دلالة ومؤشر واضحاً على أن هذه النسبة المرتفعة في المصارف التجارية إنما تعكس صورة سلبية عن عدم استثمار السيولة المرتفعة وأن ارتفاع هذه النسبة تعني عدم تمتع الاقتصاد العراقي بالاستفادة من تلك الاموال والتي في حالة استثمارها تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي في جميع القطاعات.

#### ب- تطور المصارف المحلية والاجنبية في العراق بعد عام ٢٠٠٤

١- تطور المصارف الحكومية والخاصة بعد ٢٠٠٤: تطورت المصارف في العراق بعد عام ٢٠٠٤ وبالأخص في المدة التي تلت صدور قانون البنك المركزي والمصارف التجارية ، إذ يوضح الجدول رقم (١) التطورات في هيكل الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣) أذ تزايدت عدد المصارف بأنواعها المختلفة سواء المحلية والخاصة أو الحكومية على حد سواء فلقد ارتفعت إعداد المصارف المحلية الخاصة من (٢٤) مصرف للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) لتصل إلى (٥٩) مصرفاً للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨)، والى (٧٥) مصرف للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٣) كذلك تزايدت عدد فروع تلك المصاريف لتبلغ (٧٥) فرعاً لنفس المدة. كما يلاحظ من تطور عدد المصارف العراقية الخاصة حتى بلغت نسبة ٥٩٪ من إجمالي فروع المصارف التي تعمل داخل العراق ،في حين أن المصارف الحكومية بقيت مستقرة بواقع بلغ (٧) مصارف للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣) ، في حين تزايدت عدد هذه الفروع حتى بلغت (٤٢١) فرعاً لنفس المدة بعد أن كانت لا تتجاوز (٢٢٥) فرعاً للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، وتتسم المصارف الحكومية العراقية بالثبات في اعدادها بشكل عام ، إذ لم يتغير وفي المقابل كانت هنالك زيادات واضحة حققتها الفروع الخاصة بالمصارف الحكومية، إذ بلغت (٩٠٠) فرعاً للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣) بعد ان كانت (١٩٠) فرعاً للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨).

#### جدول (١) اعداد المصارف الحكومية والخاصة وفروعها في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

| السنوات   | المصارف الحكومية | عدد الفروع | المصارف الخاصة | عدد الفروع | اجمالي عدد المصارف |
|-----------|------------------|------------|----------------|------------|--------------------|
| ٢٠٠٨-٢٠٠٤ | ٧                | ٢٢٥        | ٢٤             | ١٩٠        | ٣١                 |
| ٢٠٠٩-٢٠١٣ | ٧                | ٤٢٩        | ٣٢             | ٤٦٣        | ٣٩                 |
| ٢٠١٤-٢٠١٨ | ٧                | ٤٢٠        | ٥٩             | ٧٩٤        | ٦٦                 |
| ٢٠١٩-٢٠٢٣ | ٧                | ٤٢١        | ٧٥             | ٩٠٠        | ٨٢                 |

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات السنوية ،البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

٢- تطور المصارف الاجنبية في العراق بعد ٢٠٠٤: تزايدت المصارف الأجنبية في العراق ليصبح عددها (١٨) مصرفاً في عام ٢٠٢٢ بعد ان كانت تقتصر على مصرف واحد في عام ٢٠٠٤، فقد

اتسمت خارطة توزيع المصارف بكونها مصارف عربية مجاورة لبلد العراق تمثلت غالبيتها بدول من لبنان، تركيا، إيران ومصارف أخرى من دول الخليج العربي.

**ت- الكثافة المصرفية في المنظومة المالية في العراق:** لقد تزايد إعداد الفروع في المصارف الحكومية والخاصة مما جعلها إلى أن تزايد الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق ولكن بالمقابل لازالت دون المستوى الطموح بالرغم من قيام البنك المركزي بخطواته من أجل التوسعة وزيادة الانتشار، غير أن تلك الزيادة لم تكن بالمستوى المطلوب ومن خلال الجدول رقم (٢) يلاحظ بأن مؤشر الكثافة المصرفية والذي يرتبط قياساً بعدد السكان لكل فرع من الفروع الحكومية والخاصة حيث لم يسجل ذلك التطور الذي يرغب في تحقيقه البنك المركزي سجلت الكثافة المصرفية خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) من (١٢,٨) إلى (٣٢,١) للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٣)، إلا أن هذه الزيادة لم تكن متلائم مع معدل النمو السكاني المتزايد في حين أظهرت الانتشار المصرفي بعدم التغيير الكبير فقد بلغ (٢,٨) خلال (٢٠٠٤-٢٠٠٨) انخفض هذا المعدل إلى (٢,٢٥) خلال (٢٠١٩-٢٠٢٣) لكل ١٠٠٠ كيلومتر مربع ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عدم زيادة عدد فروع المصارف بالعراق.

**جدول (٢) مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)**

| السنوات   | عدد السكان ( ألف نسمة ) | عدد فروع المصارف | الكثافة المصرفية | الانتشار المصرفي |
|-----------|-------------------------|------------------|------------------|------------------|
| ٢٠٠٨-٢٠٠٤ | ٣٢.٤٨٩                  | ٤١٥              | ١٢.٨             | ٢.٨              |
| ٢٠١٣-٢٠٠٩ | ٣٥.١١٥                  | ٨٩٢              | ٢٥.٢             | ٢.٨              |
| ٢٠١٨-٢٠١٤ | ٣٨.٥٣٥                  | ١٢١٤             | ٣١.٥             | ٢.٢٥             |
| ٢٠٢٣-٢٠١٩ | ٤١.٢١٠                  | ١٣٢١             | ٣٢.١             | ٢.٢٥             |

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات السنوية، البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة.

**والبنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصائيات النقدية والمالية، ٢٠٢٤**

**ت- الائتمان النقدي ودعم السيولة المالية في العراق:** يحدد البنك المركزي جملة من الأولويات عند الشروع بتوفير السيولة المالية، يأتي في مقدمتها الائتمان النقدي من أجل تحقيق معدل النمو الاقتصادي، فهو يمثل جدولة وتنظيم عمليات منح الائتمانيات والتسهيلات المصرفية والتي تهدف إلى تحديد أولويات الاستثمار بما يضمن تحقيق الربحية المصرفية والانسجام مع الأهداف الانمائية للبلد. وعند متابعة أهم التطورات في مجال تنشيط السيولة المالية ورغد منافذ المنظومة المالية في ابواب الائتمان النقدي في العراق يظهر أن التغيرات الائتمانية في العراق لم يكن لها دور بحكم واقع المصارف وطبيعة عملها، كونها لا تزال مقيدة بالعديد من القيود، إضافة إلى تأثير الائتمان بواقع الايداعات المتناقصة والتي يعاني منها اغلب المصارف مما يترك أثراً سلبياً على القطاع

الحقيقي ، ففي حالات تمويل العجز الحكومي فإن هناك وضعاً محتملاً وهو أن تكون فيه القاعدة النقدية هي الموجه لائتمان طويل الأجل يعزز الاستثمار في المشروعات الاستثمارية. لذا إن الاستثمار يكون مرتبطاً بالسيولة المصرفية المتأتية من ايداعات مباشرة ومن اجراءات السياسة النقدية في السوق المفتوحة. وهذا ما يخلق ارتباطاً بين الودائع الفعلية التي هي مطلوبات لدى المصارف وبين القطاعات الاقتصادية لغرض تحقيق الربح من خلال التوقعات باتجاهات الفائدة، فعمليات الايداع رغم أنها قد تبدو منخفضة مقارنة باستثمارات الجهاز المصرفي التجاري إلا أن نمو المشروعات الخاصة يخلق مطلوبات نقدية مصرفية من شأنها دعم المركز المالي للمصارف.

جدول (٣) الأهمية النسبية للائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام والخاص للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)

| السنوات   | الائتمان النقدي /قطاع عام | الائتمان النقدي /قطاع خاص | اجمالي الائتمان النقدي | معدل النمو % | نسبة حجم الائتمان للمصارف العامة الى اجمالي الائتمان | نسبة حجم الائتمان للمصارف الخاصة الى اجمالي الائتمان |
|-----------|---------------------------|---------------------------|------------------------|--------------|------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|
| ٢٠٠٨-٢٠٠٤ | ١٢٩٣٤٧٢                   | ١٣٨٠٣٧٨.٤                 | ٢٨٢٩٢٥٤.٤              | ٣.٨          | ٤٢.٨٢٤                                               | ٥٢.٦٢٢                                               |
| ٢٠١٣-٢٠٠٩ | ٦٣٦٩٣١٨.٤                 | ٢٠٨٥٩٣٠.٨                 | ٨٧١٩٩١٢.٢              | ٤٥.٤         | ٦٢.٨٦                                                | ٣٦.٨٨                                                |
| ٢٠١٨-٢٠١٤ | ١٩٧٩٣٠٢٥.٦                | ٧١٥٦٢٢٧.٦                 | ٣٦٨٩٥٩٠٧.٨             | ٥.٣          | ٦٢.٤١٢                                               | ٣٧.٥١٦                                               |
| ٢٠٢٣-٢٠١٩ | ٤٠١٥٨٦٢١٦.٨               | ٧٩٥٠٩٣٤.٢                 | ٤٨١٠٢٤٣٦.٢             | ٩.٨          | ٨٣.٥٢٢                                               | ١٦.٤٥٢                                               |

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات السنوية ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،سنوات مختلفة

يبين الجدول رقم (٣) حجم الائتمان النقدي المقدم من المصارف التجارية للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤) حيث تعاني من عدم الاستقرار، وقد استمر حجم الائتمان الإجمالي بالارتفاع السنوي خلال هذه المدة ولكن بمعدلات متذبذبة وقد تبين هذا التذبذب في هيئة انخفاض من خلال معدل النمو في الائتمان النقدي بالأخص للمدة (٢٠١٨-٢٠١٤) إذ بلغ (٥.٣٪)، وقد ارتفع هذا المعدل ليصل (٩.٩٪) للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٣) في مؤشر ودلالة على ارتفاع مستوى تلك الخدمات في المصارف العراقية. إلا أن الشكل العام لانخفاض معدل النمو في الائتمان النقدي قد يعود ذلك إلى أسباب منها: (عطوة وآخرون، ٢٠١٧: ١٠)

١- عزوف الجهاز المصرفي بشكل عام عن الاقراض، إذ تشير النشرة الإحصائية للبنك المركزي إلى ضخامة حجم الاحتياطي الفائض الذي تحتفظ به المصارف كودائع لدى البنك المركزي.

٢- حصر الحكومة تعامل القطاع العام مع المصارف الحكومية، وحجم القطاع العام كبير جداً مقارنة بالقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.

٣- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين، لان أغلب الطلب على القروض متأتي من الفئة التي تتصف بالمخاطر المعنوية العالية.

٤- قلة الكوادر المتخصصة في تقييم الضمانات مقابل منح القروض وانحصارها على ضمانات عقارية، وعدم وجود كوادر خاصة بتقييم المشاريع المقدمة لها القروض فضلاً عن مخاطر السوق المتمثلة بتوقعات التضخم.

٥- تغيرات الحالة المالية بسبب جائحة كورونا واندماج العالم بأثر الازمة السلبية لتلك الجائحة.

**ج- الشمول المالي في العراق :** يعد الشمول المالي في العراق من المؤشرات الفعالة التي تعكس واجهة ودرجة العمق المالي الذي يحققه في خدمة برامج الانماء , فقد عمل البنك المركزي العراقي من خلال استراتيجيات مستقبلية عديدة إلى تحقيق اهداف الشمول المالي من خلال رفع مستوى الشمول المالي من خلال زيادة إعداد الحسابات المصرفية والبطاقات الإلكترونية للأفراد والشركات، إذ كان مشروع توطین الرواتب عام ٢٠١٦ المرحلة الاولى لدخول الأفراد في النظام المالي واستخدام الخدمات المصرفية من خلال فتح الحسابات المصرفية لتوطین رواتبهم بصورة إلكترونية مما يساهم في رفع أعداد الحسابات المفتوحة بنسبة نمو بلغت ٢٠٪ لعام ٢٠٢٢ مقارنة بالأعوام السابقة، كما زادت عدد البطاقات الإلكترونية التي بلغت نسبة النمو فيها ٣٢٪ لعام ٢٠٢٢ مقارنة بالأعوام السابقة، فقد تبنى البنك المركزي العراقي منح رخص عمل لشركات الموبايل التي ساهمت في عملية تعزيز الشمول المالي عن طريق تقديم الخدمات المالية بصورة إلكترونية للجمهور ليساهم في زيادة عدد المحافظ الإلكترونية إذ بلغت نسبة النمو فيها ٨٠٪ في عام ٢٠٢٢ مما يدل على الخطوات الجادة من البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي الذي سوف يسهم بصورة مباشرة في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية .

### **المطلب الثاني: دور الائتمان النقدي للقطاع المصرفي لتعزيز الشمول المالي**

**أ- خطة البنك المركزي العراقي في التمويل التنموي :** يهدف التمويل التنموي في ضوء توجه البنك المركزي العراقي الى دعم الاستقرار المالي والمصرفي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن ذلك تحقيق الاستقرار طويل الأمد للاقتصاد والبيئة والمجتمع وبالأخص بعد عام ٢٠١٤ ، خاصة بعد تعرض عدد من المحافظات العراقية الى احداث الارهاب والتي نجم عنها تدمير في البنى التحتية لتلك المحافظات الامر الذي أثر سلباً على تأخر النمو فيها مما نجم عن ذلك تكدس في النمو القطاعي بما افرزته حقبة الحروب والاضاع غير المسقرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ . وجه البنك المركزي عدة مبادرات لتعزيز التمويل التنموي و إذ قام بإصدار عدة مبادرات تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التمويل المستدام من خلال اتاحة مبالغ محددة للمصارف لتستخدمها في منح القروض والتسهيلات

الائتمانية للمستثمرين والمقاولين ورجال الاعمال بأسعار فائدة منخفضة وكان الهدف من هذا التمويل هو تنمية الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل وخفض البطالة، كذلك مبادرة توفير القروض الى الشركات الصغيرة والمتوسطة ومبادرات القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ومبادرات التمويل العقاري. لذا يشير التمويل التنموي الى الخدمات المالية والمصرفية التي تراعي تمويل المشاريع الاقتصادية الإنتاجية (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١: ١٥). وعلى الرغم من كل المبادرات والتخصيصات المالية في مبادرات البنك المركزي العراقي والاستراتيجيات والخطط التنموية لم تحقق هذه المبادرات الاتجاهات التطويرية كونها خلت من الرؤية الواضحة والتوزيع الأمثل على القطاعات الإنتاجية وابتعدت القطاع الخاص الحقيقي في تحقيق التنمية الاقتصادية، بمعنى اخر لا توجد الية محكمة لتوزيع الائتمان التنموي المصرفي بين القطاعات الاقتصادية .

#### ب- خطوات مبادرة البنك المركزي العراقي للتمويل التنموي في العراق

١- مبادرات البنك المركزي العراقي لتعزيز التمويل التنموي : لعب البنك المركزي دورا بارزا في تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية عن طريق تحفيز النشاط الائتماني المصرفي والهدف المنشود تعزيز مستويات التمويل المطلوبة من خلال تبنيه العديد من المبادرات والاسهامات التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة ،لكن الواقع لا يؤشر هذه المساهمة الفاعلة بل على العكس هناك قصور وخلل وضياح الكثير من المبادلات والاسهامات في تحقيق التنمية ، فكل مشروع اقتصادي و انتاجي واستثماري وتجاري يحتاج الى التمويل المصرفي من اجل سريان نشاطه خاصة عندما لا تتوافر السيولة المالية الكافية ، فقد جاءت مساهمة البنك المركزي العراقي في هذا الدور التنموي من مبادراته الاقراضية وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق وذلك من خلال تحفيز هذه المصارف للتوجه نحو السوق الحقيقية وتوفير التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بغية تحفيز التنمية المستدامة (البنك المركزي العراقي، تقرير النمو المستدام، ٢٠٢٠: ١٥)

٢- مبادرة البنك المركزي العراقي الواحد تريليون دينار: تهدف مبادرة البنك المركزي العراقي الواحد تريليون دينار تحقيق الأهداف التنموية ومعالجة نقص السيولة وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر وتطوير الخبرات والمهارات وتطوير المشاريع الصغيرة القائمة وتوسيع انتاجيتها وانشاء مشاريع إنتاجية واستثمارية جديدة ، وشملت المبادرة القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية والسكنية. ان عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من هذه المبادرة في القطاع الزراعي بلغ ( ٨٠١ ) مشروعا بتمويل قدره (٧,٥٤٥) مليار دينار والقطاع الصناعي بلغ ( ٨٠٣ ) مشروعا بتمويل قدره (٤٩,٣٢٩) مليار دينار والقطاع السكني بلغ ( ٧٦١ ) مشروعا بتمويل قدره (٤٦,٨١٨) مليار دينار والقطاع الخدمي بلغ ( ١٦٨٩ ) مشروعا بتمويل قدره (٩٧,٠٨٤) مليار دينار، ومن خلال البيانات تشير الى ان التخصيصات المالية الاكبر هو القطاع التجاري لكون هذا القطاع يعد من القطاعات

الاقتصادية التي تحقق أرباح سريعة إذ بلغ عدد المشاريع التجارية المستفيدة ( ٤٨٨٤ ) مشروعاً بتمويل قدره (١٢١,٧٠٢) مليار دينار (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٣:٣) يوضح الجدول رقم(٤) الى سيطرة القطاع التجاري على المبادرة فيما النسبة متدنية للقطاعات الإنتاجية الاقتصادية الزراعية والصناعية والتي تمثل القطاع الحقيقي المسؤول على رفد المجتمع بالسلع والخدمات الأساسية التي تقلل من استنزاف العملة الأجنبية التي تمثل الثروة الوطنية .

جدول (٤) مبادرة الواحد تريليون دينار للقطاعات المستفيدة (٢٠٢٢) مليار دينار

| المجموع | البيان       |
|---------|--------------|
| 7.545   | حجم التمويل  |
| 801     | عدد المشاريع |
| 49.329  | حجم التمويل  |
| 803     | عدد المشاريع |
| 121.702 | حجم التمويل  |
| 4884    | عدد المشاريع |
| 97.084  | حجم التمويل  |
| 1689    | عدد المشاريع |
| 46.818  | حجم التمويل  |
| 761     | عدد المشاريع |
| 322.478 | حجم التمويل  |
| 8294    | عدد المشاريع |

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام ٢٠٢٠ ، ص ١٧ .

٢- مبادرة البنك المركزي العراقي الخمسة تريليون دينار : ان الغرض من مبادرة البنك المركزي العراقي الواحد تريليون دينار هو تمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة لرفع الطاقة الإنتاجية للقطاعات الزراعية والصناعية وانشاء المجمعات والمشاريع السكنية التي تسهم في تطوير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وتم توزيع التخصيصات المالية للمبادرة على ثلاث مصارف مع مشاركة صندوق الإسكان، وبلغت حصة المصرف الصناعي بقيمة (١١٥,٢٠٠) مليار دينار وبفائدة (٤٪) ومدة سداد (١٠) سنوات وتشكل نسبة (٥,٨ ٪) من مجموع تخصيصات المبادرة .اما المصرف الزراعي (٥٥,٧٠٠) مليار دينار وبفائدة (٤٪) ومدة سداد (٥) سنوات للمصرف الزراعي وتشكل نسبة (٢,٦ ٪) من مجموع تخصيصات المبادرة ، وكانت حصة المصرف العقاري (٧٥٠) مليار دينار وتشكل نسبة (٣٤,٩ ٪) من مجموع تخصيصات المبادرة وبفائدة (٣٪) ومدة سداد عشرة سنوات، اما صندوق

الإسكان ، بلغ المخصص له من التخصيصات المالية بقيمة ( ١٢٢٢ ) مليار دينار وتشكل نسبة ( ٥٧,١ % ) من مجموع تخصيصات المبادرة وبفائدة ( ٢ % ) ومدة سداد عشرة سنوات .

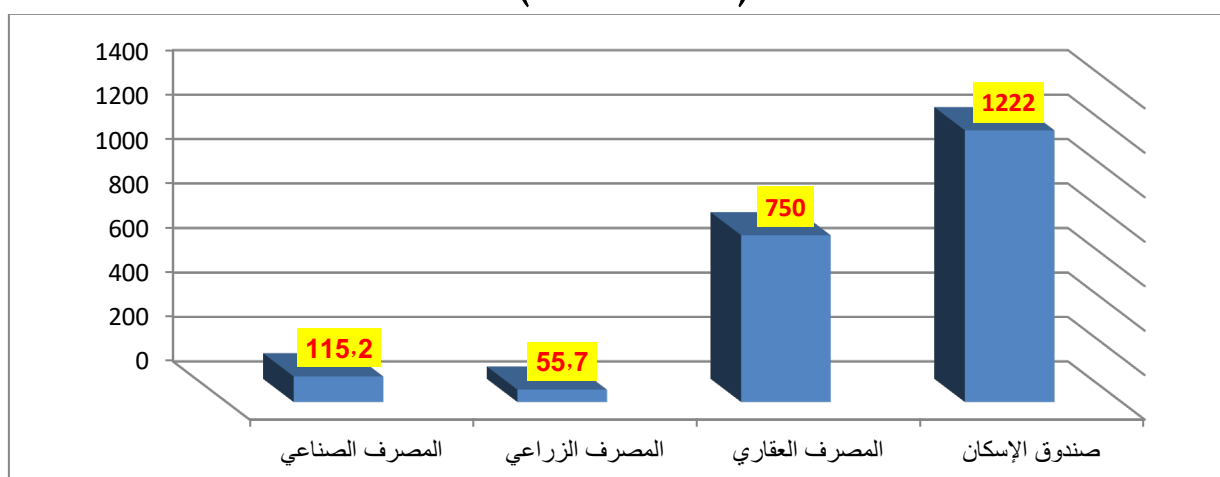
جدول (٥) مبادرة الخمسة تريليون دينار للمدة (٢٠٢١- ٢٠٢٢) ( مليار دينار )

| نوع المصرف     | حجم المبلغ | %    |
|----------------|------------|------|
| المصرف الصناعي | ١١٥.٢٠٠    | 5.8  |
| المصرف الزراعي | ٥٥.٧٠٠     | 2.6  |
| المصرف العقاري | ٧٥٠        | 34.9 |
| صندوق الإسكان  | ١٢٢٢       | 57.1 |
| المجموع        | ٢١٤٢.٩٠٠   | 100  |

المصدر: البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام ٢٠٢٠ ، ص ١٨ .

لقد حصل تطور في مبادرة البنك المركزي لعام ٢٠٢٢ من خلال زيادة التخصيصات المالية الممنوحة للمصارف وزيادة النسبة المخصصة للقطاع الصناعي (٢٨٪) ، والقطاع السكني (٢٧٪) ، والقطاع التجاري لازالت نسبته عالية من التخصيصات (٢٠٪) ، فمما القطاع الخدمي (١٢٪) والقطاع الزراعي (٦٪) حيث وصلت مبادرات البنك المركزي العراقي الى ما يقارب ( ١٨ ) تريليون دينار وشملت المبادرة ٤٨ مصرفا ( ٢١ ) مصرفا تجاريا ، و ( ٢ ) من المصارف التجارية الأجنبية ، و ( ٢٥ ) من المصارف التجارية الإسلامية ، (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٣:٣)

شكل (١) المبالغ الممنوحة من مبادرات البنك المركزي العراقي حسب القطاعات الاقتصادية (٢٠٢١- ٢٠٢٢)



المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي ، استنادا جدول رقم (٥).



### ت- تقييم التمويل التنموي في العراق

ان تطوير أداء الإنجاز التنموي في العراق الذي يعبر عن رؤية معاصرة للتنمية المستدامة من خلال تنفيذ خطط ومبادرات البنك المركزي المخصصة للمصارف من اجل لعب دورها الحقيقي التنموي ،اذ ان هذا الدور فرصة تاريخية لاخترال وتجاوز الازمات الاقتصادية والصحية والسياسية لو تم استغلال الأموال وادارتها بالشكل السليم لتحقيق الأهداف المنشودة من المبادرات وعليه حتمية ضرورة التأسيس التنموي من خلال زيادة التخصيصات المالية للمشاريع الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية ولكي يتم تطوير المسار التنموي ينبغي العمل على: .(كاظم، ٢٠١٩: ١٣)

١. تقليل التحديات والصعوبات التي تواجه التمويل المستدام منها الصعوبات المؤسسية التمويلية والفنية التي تواجه نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق.
٢. خلق دور واضح المعالم لصناعة القرارات المصرفية التنموية من خلال اشراك المجتمع بها وينبغي ان لا تصاغ هذه القرارات بدون منافع ومكاسب يحققها المجتمع من هذه القرارات التي يجب ان تعبر على حاجة وطموح هذا المجتمع في توفير الحاجات الأساسية وفرص العمل وتوفير الدخل المتحققة من استثمار أموالهم في عمل المصارف المتخصصة سواء كانت زراعية صناعية تجارية.
٣. زيادة المشاريع الزراعية والصناعية والتجارية والعقارية وتطوير هذه القطاعات لتكون احد الخيارات البديلة عن القطاع الحيوي النفط.
٤. إمكانية انشاء صندوق الإقراض المصرفي التنموي تتشارك فيه الدولة ومصارفها العامة مع التوجيه للمصارف الخاصة بالاشتراك ومن خلال مشاركة أموال هذه الجهات تتوافر الثقة للمودعين للاشتراك في هذا الصندوق بتشجيع دفع فوائد على الأموال لغرض تطوير القطاعات الاقتصادية .
٥. اتباع استراتيجية التنمية الاقتصادية غير المتوازنة ، وهذا الارتفاع والتدني بين القطاعات الاقتصادية يعود الى عدة أسباب زيادة الطلب على بناء وشراء الوحدات السكنية نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة من جانب وظهور طبقة منتفعة من الأموال العامة ، وقد جاء الاهتمام بتنمية قطاع احادي رغم ضرورته لكن هناك قصور في التمويل المخصص للزراعة والصناعة وعدم معالجة ظاهرة الإغراق السلعي وعدم تهيئة الأرضية المناسبة للنهوض بالقطاع الصناعي وغيرها من المشاكل الفنية والتشغيلية. (محمد، ٢٠١٢: ١٢)
٦. تحسين البيئة القانونية والإدارية والتنظيمية والتشريعية والثقة مع جمهور المقترضين والمستثمرين من خلال مراجعة القوانين والتعليمات من قبل ذوي الاختصاص ، ويفترض بمنح المال لغرض محدد خلال مدة زمنية محددة ، وكون لا يتم تنفيذ الشروط المتفق عليها ولا الضمانات كافية لتسديد القرض ولا يمكن للمصرف استرداد القرض في حال توقف الزبون عن السداد والأسباب كثيرة .

٧. توافر الكفاءة والاختصاص فيما يقع عليه تنفيذ السياسات المصرفية والتنمية في البلاد وان يكون هناك ولاء تجاه جوهر هذه السياسات ومخرجاتها في تنفيذ السياسات التنموية والهدف تطوير العمل المصرفي التنموي.

## الاستنتاجات

١. ان القطاع المصرفي لم يسهم بشكل فعال في تعزيز الشمول المالي عند اتباع المبادرات من قبل البنك المركزي العراقي.
٢. تعاني القطاعات الاقتصادية في العراق خلل في ما خصص من أموال ومبادرات من قبل البنك المركزي لتحقيق تطوير المشاريع الإنتاجية والاقتصادية والمشاريع الاستثمارية.
٣. قصور في المبادرات التي تتعلق بالتمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في العراق بهدف سد العجز التمويلي للقطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية .
٤. تتجه اغلب التخصيصات في مبادرات البنك المركزي العراقي الى الجانب التجاري مع نسبة قليلة التخصيصات للجانب الصناعي فيما التخصيصات الى الجانب الزراعي لا تتلاءم مع حاجة البلاد .
٥. اختصر عمل بعض المصارف التقليدية والإسلامية التجارية على نافذة مزاد العملة وتحقيق الربح السريع بخلاف الدور التنموي والاستثماري في المشاريع التي تحقق الأرباح والعوائد وفرص العمل وتوفير السلع والخدمات ولم تنتفع المصارف التجارية في العراق من الخدمات المالية التي تساهم في جمع المدخرات.

## التوصيات

١. التوزيع العادل لتخصيصات المبادرات الحكومية والبنك المركزي العراقي بما يحقق العوائد والمنافع للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية اذ يؤثر الواقع تراجعاً في نسبة التخصيصات لهذه القطاعات لاسيما الزراعي والتركيز على زيادة التخصيصات المالية لدعم مبادرات البنك المركزي العراقي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الزراعية والصناعية ومبادرات التمويل العقاري.
٢. تعديل السياسات والإجراءات المصرفية بما يضمن عناصر التمويل الموجه للمشروعات الاقتصادية الإنتاجية والشمول المالي مع اصدار التعليمات الصارمة للمصارف الإسلامية لزيادة دورها في الإقراض المصرفي التنموي ولا يقتصر عملها على المشاركة في نافذة العملة .
٣. تدعيم سلطة القانون والحكومة المركزية ومنحها كافة الصلاحيات لرصد الحالات التي تعيق تنفيذ السياسات التنموية.

٤. تحفيز المصارف التجارية التقليدية والإسلامية على المشاركة في التمويل التنموي من خلال التركيز على اصدار السندات التي تحقق أرباحاً للمشاركين وإعطاء دور أكبر للقطاعات الإنتاجية الاقتصادية الزراعية والصناعية والتي تمثل القطاع الحقيقي التي تقلل من استنزاف العملة الأجنبية.

### المصادر:

١. أسماعيل، عبد الرحمن، (٢٠٠٤) مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.
٢. أسماعيل، هيثم عبد الخالق، (٢٠٠٩)، تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد.
٣. الحسناوي، سالم صلال، (٢٠٢٠)، مهدي، لنا صلاح، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد ٥٨.
٤. الدغيم، عبد العزيز، (٢٠٠٦)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات العلمية، سلسلة البحوث الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٣.
٥. الرفيعي، افتخار محمد، (٢٠٢٠)، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي، مجلة كلية الإسرائ الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٢، العدد ٢.
٦. الزبيدي، حسن لطيف، السعدون، عاطف لافي، (٢٠١٥)، بخيت، حيدر نعمة، الائتمان المحلي، دراسة في ابعاده واثاره في العراق، مجلة جامعة بابل، عدد خاص.
٧. السراي كوثر كريم عبد الرزاق، محمد، بلال قاسم، (٢٠٢٣)، دور القطاع المصرفي في إحراز التنمية المستدامة في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢١، مجلة كلية الكوت الجامعة، المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة، عدد خاص.
٨. الشامي، لبنان هاتف، (٢٠٢٢)، واقع التنمية المستدامة في العراق، المعوقات والتحديات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن.
٩. سلو، جاسم أحمد، علي، نزيير ياسين، (٢٠٢٣)، أثر تطور القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٦٤، العدد ١.
١٠. عبد الهادي، علي، (٢٠١٣)، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، عمان.
١١. الطاهر، عبدالله خليل، (٢٠٠٤)، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة مؤتة، عمان.
١٢. عطوة، محمد محمود، الهنداوي، حمدي احمد، العبيدي، حاتم فهد، (٢٠١٧)، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، كلية التجارة، جامعة المنصورة.



١٣. كاظم، فارس عبدالله، (٢٠١٩) ، أثر العلاقة بين استراتيجية اصلاح الجهاز المصرفي والتنمية المستدامة في العراق ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن .

١٤. ياس ،مصطفى نزار ، (٢٠٢٠) ، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي ، دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٠ ،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

١٥. البنك المركزي العراقي ، (٢٠٢١) دائرة الإحصاء والأبحاث ،قسم الإحصائيات النقدية والمالية ،.

١٦. البنك المركزي العراقي ،(٢٠٢٠) ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام لعام ٢٠٢٠ .

١٧. البنك المركزي العراقي ، (٢٠٢٣) ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ، مبادرات البنك المركزي العراقي

١٨. البنك المركزي العراقي ،(٢٠٢١) ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ،٢٦.

19. Walsh C. E.,(2010) Monetary Theory and Practice, Third edition MacDonald & Events LTD, London,.

20. Ibrahim N.A., Al-Namr A.(2003) , Financial Bank , Stabs an English , 3th edition , Al Isra University , Jordan.